الشروط والأحكام العامة للمبيعات لقسم المواد الأساسية في CELLMARK AB ،CELLMARK وجميع الشركات التابعة لشركة CELLMARK

في هذه الشروط والأحكام العامة للبيع ("الشروط") ، يشار إلى CellMark AB أو أي شركة تابعة لشركة CellMark، البائع ، باسم" نحن " وما إلى ذلك. والطرف الذي يشتري منا، سيشار إليه باسم "المشتري".

"الأطراف" تعني نحن والمشتري.

سوف تعني "مجموعة CELLMARK AB "CELLMARK وأي شركة تمتلك فيها CELLMARK AB بشكل مباشر أو غير مباشر ما لا يقل عن خمسين (50) بالمائة من حقوق التصويت/المساهمة.

1. عام

1.1. سوف يتم إبرام عقد بيع المنتجات و / أو الخدمات ("البضائع") بناء على تأكيدنا الكتابي للطلب ("العقد") وسيخضع للشروط التي تشكل جزءا لا يتجزأ من العقد. "الطلب" يعني أي طلب شراء للبضائع يقدمه المشتري معنا.

1.2. أي شروط وأحكام تتعارض مع العقد أو تحيد عنه، بما في ذلك الشروط، لا تكون صالحة ما لم يتم الاتفاق عليها كتابيا بيننا وبين المشتري.

1.3. في حالة وجود تعارض بين هذه الشروط وأحكام العقد، يسود العقد.

2. عروض الأسعار والطلبات والاتفاق

2.1. يجب أن تكون عروض الأسعار التي نقدمها بأي شكل من الأشكال غير ملزمة ولا تلزمنا. جميع عروض الأسعار الصادرة من قبلنا قابلة للإلغاء وتخضع للتغيير دون إشعار. الطلبات ليست ملزمة حتى يتم قبولها من قبلنا كتابيا ("تأكيد طلب البيع") وعند تأكيد طلب البيع، يتم إبرام العقد بيننا وبين المشتري.

2.2. البيانات الشفوية والاتفاقيات التي يقدمها موظفونا وممثلونا و / أو وكلائنا ليست ملزمة لنا ما لم وإلى الحد الذي يتم فيه تأكيد هذه البيانات الشفوية كتابة من قبل ممثلنا(ممثلينا) المخولين حسب الأصول.

2.3. يتحمل المشتري مسؤولية الدقة والملاءمة الوظيفية لجميع البيانات والرسومات والحسابات والتصاميم وجميع الوثائق الأخرى المقدمة لنا فيما يتعلق بطلب المشتري لعرض و / أو عرض أسعار (السعر)من قبلنا.

2.4. يتم توفير أي عينات يتم توفيرها للمشتري فقط لأغراض المعلومات ولا تعني بأي حال من الأحوال أي ضمانات صريحة أو ضمنية من أي نوع، بما في ذلك الجودة، الوصف، القابلية للتسويق، الملاءمة أو المطابقة لأي غرض ويُعتبر المشتري مقتنعًا بهذه الأمور قبل طلب البضائع.

2.5. لن يتم تطبيق أي تعديل أو إضافة أو استكمال و / أو أي تغيير آخر من أي نوع على العقد و / أو هذه الشروط ما لم يتم تلقي قبولنا صراحةً كتابيًا.

3. الأسعار

3.1. ما لم يتم الاتفاق صراحة على خلاف ذلك، لا تشمل أسعارنا ضريبة القيمة المضافة أو أي ضرائب أو رسوم أو جبايات أو رسوم أخرى مماثلة مطبقة (بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، غرامات التأخير في السفينة أو المحطة الطرفية أو رسوم التأخير أو التأخر الأخرى) في أي ولاية قضائية مفروضة فيما يتعلق على البضائع أو تسليمها. مبلغ أي ضرائب أو رسوم أو رسوم مماثلة

(بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، غرامات التأخير في السفينة أو المحطة الطرفية أو رسوم التأخير أو التأخر الأخرى) المفروضة فيما يتعلق ببيع البضائع تكون لحساب المشتري وسنضيف مثل هذه الضرائب أو الرسوم أو الجبايات أو التكاليف إلى كل فاتورة أو سنصدر فاتورة للمشتري بشكل منفصل فيما يتعلق بهذه الوثيقة. يوافق المشتري صراحة على تعويضنا عن جميع غرامات التأخير فيما يتعلق بالبضائع دون نزاع أو احتجاج والدفع في غضون ثلاثين (30) يوما من تقديم فاتورة غرامات التأخير.

3.2. في حالة حدوث زيادة في عوامل تحديد التكلفة، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر المواد الخام والمواد المساعدة والطاقة والمنتجات التي نحصل عليها من أطراف ثالثة والرسوم الحكومية وتكاليف الشحن وأقساط التأمين، يحق لنا زيادة سعر البضائع المطلوبة وفقا لذلك. سنقوم بإخطار المشتري بهذه الزيادة ويجب على المشتري دفع هذه الزيادة في السعر في نفس الوقت الذي يتم فيه دفع المبلغ الأصلي المعني أو القسط التالي.

4. الدفع

4.1. ما لم يتم الاتفاق صراحة على خلاف ذلك، يتم استلام صافي الدفع، بدون أي مقاصة أو خصم، من قبلنا في غضون ثلاثة (3) أيام عمل من تاريخ فاتورتنا للبضائع عن طريق التحويل إلى الحساب المصرفي المذكور في هذه الفاتورة. يجب أن تكون جميع الرسوم المصرفية المتعلقة بتحويل الأموال إلينا لحساب المشتري.

4.2. لا يحق للمشتري حجب أو تقليل أي مدفوعات يتم دفعها إلينا أو تسوية المطالبات الحالية و / أو المستقبلية ضد أي مدفوعات مستحقة لنا مقابل البضائع المباعة بموجب العقد أو بموجب أي اتفاقية أخرى قد يكون المشتري قد أبرمها معنا أو أي شركة تابعة لمجموعة CellMark.

4.3. سيتم اعتبار الدفع ساري المفعول بمجرد أن نتمكن من التصرف في المبلغ المضاف إلى حسابنا.

4.4. فيما يتعلق بدفع ثمن البضاعة، فإن الوقت هو جوهر المسألة. في حالة فشل المشتري في دفع أي مبلغ عند استحقاقه، دون المساس بأي حقوق أخرى لنا، يحق لنا فرض رسوم على أي دفعة متأخرة من تاريخ الاستحقاق محسوبة على أساس يومي حتى يتم دفع جميع المبالغ المستحقة بالكامل. ما لم يتم الاتفاق صراحة على خلاف ذلك (على سبيل المثال، في عرض المبيعات أو اتفاقية المبيعات الخاصة بـ CellMark)، يجب أن يكون معدل الفائدة 8٪ سنويًا أو 8٪ سنويًا بالإضافة إلى الليبور (للعملة المعنية) في تاريخ الاستحقاق (حسب القيمة الأعلى) .

4.5. بصرف النظر عن القسم 4.4.، في حالة أي تقصير من جانب المشتري في دفع أي فاتورة أو رسوم أو مصاريف مستحقة أو أي تقصير آخر من قبل المشتري، يحق لنا، دون الإخلال بحقوقنا الأخرى، رفض الأداء و / أو تسليم أي بضائع ويجوز لنا تعليق أو تأخير أو إلغاء أي ائتمان أو تسليم أو أي أداء آخر من جانبنا حتى يتم سداد جميع المبالغ المستحقة بالكامل.

4.6. يجب أن تكون جميع التكاليف، بما في ذلك التكاليف القضائية وغير القضائية، والنفقات التي نتكبدها فيما يتعلق بتحصيل المدفوعات المتأخرة (بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر أتعاب المحاماة المعقولة وأتعاب الخبراء والمحاكم ونفقات التقاضي الأخرى) على حساب المشتري. نحتفظ بالحق في تطبيق السداد على أطول بنود فاتورة معلقة بالإضافة إلى الفائدة ذات الصلة بالتخلف عن السداد والتكاليف، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر التكاليف والنفقات القضائية وغير القضائية على النحو المبين أعلاه، إن وجدت، والقيام بذلك بهذا التسلسل: التكاليف والفوائد والمبلغ الأساسي بغض النظر عن أي نصيحة مخالفة من المشتري.

4.7. يجب على المشتري إبلاغنا على الفور عن طريق إخطار كتابي يتم إرساله إلينا عن طريق البريد المسجل أو عن طريق الفاكس في حالة حدوث تغيير في أي وقت في الحالة المالية لبنك المشتري أو المشتري أو الأعمال أو التوقعات أو الظروف الأخرى التي لها أو قد يكون لها تأثير سلبي جوهري على أداء المشتري و / أو وفائه بالتزاماته بموجب هذا العقد، وفي هذا الإشعار، المشتري

يجب أن يزودنا بجميع المعلومات فيما يتعلق بهذه الظروف وكيف قد يؤثر ذلك أو سيؤثر على أداء المشتري لالتزاماته بموجب العقد.

4.8. يحق لـ CellMark إيقاف الأداء و / أو إنهاء الطلب إذا كان المشتري يعاني من صعوبات مالية (أو لأي سبب آخر) مما يتسبب في وقوع المعاملة خارج حدود التأمين الائتماني لـ CellMark ما لم يقدم المشتري دفعة مضمونة جديدة (في شكل مقبول لدى CellMark).

5. التسليم

5.1. يتم تسليم البضائع وفقا لشروط التسليم المنصوص عليها في العقد وتفسر هذه الشروط وفقا لأحدث نسخة من شروط التجارة الدولية، الصادرة عن غرفة التجارة الدولية، باريس، فرنسا في تاريخ العقد.

5.2. أي أوقات أو تواريخ للتسليم تقريبية فقط وتستند إلى الظروف لأنها صالحة في وقت إغلاق العقد، يتم إعطاء هذه الأوقات والتواريخ للعلم فقط ولا تكون تحت أي ظرف من الظروف جوهرية. سنبذل جهودا معقولة تجاريا لتلبية تواريخ التسليم التي تم إبلاغها أو الاعتراف بها من قبلنا شريطة أن يقدم المشتري جميع معلومات الطلب والتسليم اللازمة قبل تاريخ التسليم هذا بما فيه الكفاية. يحق لنا تسليم البضائع في أجزاء وفاتورة كل جزء على حدة.

5.3. يجب أن تنتقل مخاطر فقدان أو تلف البضائع منا إلى المشتري وفقا لشروط التجارة الدولية المتفق عليها كما هو مذكور في العقد. البضائع التي تم تعليق تسليمها لحين الدفع من قبل المشتري وكذلك البضائع التي رفض المشتري تسليمها بشكل خاطئ أو لم يقبلها المشتري، يتم الاحتفاظ بها وتخزينها من قبلنا على مسؤولية المشتري وعلى نفقته.

5.4. لا يشكل التأخير في تسليم أي بضائع خرقا للعقد ولا يحق للمشتري إنهاء العقد و / أو المطالبة بالتعويض على الإطلاق. لا يعفي التأخير في التسليم المشتري من التزامه بقبول التسليم. كما هو منصوص عليه في القسم 10، لن نكون مسؤولين بأي حال من الأحوال عن أي نوع من الأضرار غير المباشرة أو التبعية الناجمة عن أي تأخير في التسليم. سنقوم بإخطار المشتري بالتأخير والسماح لنا بمنحنا ثلاثين (30) يومًا من تاريخ استلام هذا الإشعار، للبحث عن حل. مع عدم الإخلال بما سبق، في حالة حدوث تأخير في التسليم بسبب القوة القاهرة، تطبق المادة 15.

5.5. تخضع جميع عمليات تسليم البضائع من جانبنا في جميع الأوقات لموافقة ائتمانية منا. إذا كان الوضع المالي للمشتري في أي وقت، وفقًا لتقديرنا المعقول، لا يبرر إنتاج أو تسليم البضائع وفقًا لشروط الدفع المتفق عليها، فقد نطلب دفعة كاملة أو جزئية مقدمًا، أو نطلب توفير الأوراق المالية أو نطلب أي شروط دفع أخرى، كشرط للتسليم، وقد نقرر أيضًا حسب خيارنا تعليق تنفيذ (جزء من) العقد في غضون ذلك، أو إنهاء العقد بإشعار كتابي على النحو المبين في القسم 16، دون المساس بحقنا في التعويض عن الأضرار فيما يتعلق بذلك وأي حق آخر بموجب العقد أو القانون ودون أن يحق للمشتري المطالبة بأي تعويض.

5.6. يخضع أداء CellMark بموجب هذا العقد، بسعر السوق المعقول (من وجهة نظر CellMark)، لتوافر مساحة السفينة والسفينة المناسبة (مقبولة لكل من الشاحن والمستقبل النهائي) وبقدر ما تنتظر CellMark مساحة السفينة المتاحة و / أو السفينة المناسبة و / أو أسعار السوق المعقولة، فلا يمكن تحميل CellMark المسؤولية عن أي خسائر أو التزامات أينما كانت أو مهما كانت.

6. جمع البضائع

ما لم يتم الاتفاق صراحة على خلاف ذلك، يجب على المشتري استلام البضائع في غضون خمسة (5) أيام من تاريخ استلام إشعارنا بأن البضائع جاهزة للجمع. إذا فشل المشتري في الامتثال لهذا الالتزام، فيجوز لنا في خيارنا تخزين هذه البضائع على مسؤولية المشتري والحفاظ على تخزين هذه البضائع على نفقة المشتري ونطلب من المشتري دفع هذه البضائع أولاً قبل شحنها إلى المشتري، دون المساس بحقنا لإنهاء العقد على النحو المبين في القسم 16.

7. الجودة والكمية

ما لم يتم الاتفاق صراحة على خلاف ذلك، فإن أوزان ومقاييسات البضائع المطلوبة التي تم إنشاؤها من قبلنا أو نيابة عنا ستكون نهائية وملزمة. لا تعتبر الأوزان أو المقاييسات التي تم إجراؤها في تاريخ سابق أو لاحق ذات قيمة إثباتية ولا يمكن للمشترين الاعتماد عليها.

8. التفتيش والشكاوى

8.1. عند التسليم، يجب على المشتري فحص البضائع التي تمارس مثل هذه الرعاية كما هو معتاد أو مناسب في الظروف.

8.2. يجب تقديم الشكاوى حول البضائع كتابة، مع وصف دقيق لطبيعة ومدى العيب و / أو عدم الامتثال ويجب إرسالها إلى claims.BC@cellmark.com (سيتم اعتبار الإيصال فقط على عنوان البريد الإلكتروني هذا إشعارًا صالحًا لأغراض الإطار الزمني لهذه الفقرة) في موعد لا يتجاوز يومين (2) من تاريخ التسليم بموجب شروط التجارة الدولية ذات الصلة فيما يتعلق بأي عيب (مرئي) أو غير - الامتثال الذي سيكون واضحًا عند الفحص الدقيق و / أو الاختبار المعقول عند التسليم. في حالة عدم الوفاء بهذا الالتزام من قبل المشتري، فمن المفترض أن البضائع قد تم قبولها من قبل المشتري وأنها متوافقة مع متطلبات العقد وأن مطالبات المشتري ضدنا فيما يتعلق بالبضائع يتم إلغاؤها بشكل قاطع والتنازل عنها وتقادمها.

8.3. في حالة وجود شكاوى حول أي عيب أو عدم امتثال آخر، يعتبر المشتري قد قبل البضائع إذا لم يزودنا المشتري بشكوى خطية مرسلة إلى claims.BC@cellmark.com (سيتم اعتبار الاستلام على عنوان البريد الإلكتروني هذا فقط إشعارًا صالحًا لأغراض الوقت المحدد في هذه الفقرة)، فور اكتشافه وفي أي حال ليس أكثر من خمسة عشر (15) يومًا من تاريخ التسليم بموجب شروط التجارة الدولية ذات الصلة للبضائع. في حالة الإخفاق في الإخطار خلال هذه الفترة الزمنية (آخر 15 يومًا بعد التسليم بموجب شروط التجارة الدولية ذات الصلة)، يتم إلغاء مطالبات المشتري ضدنا فيما يتعلق بالبضائع بشكل قاطع والتنازل عنها وسقوطها بالتقادم.

8.4. يجب تقديم التفاصيل الكاملة لأي مطالبة ضدنا، بما في ذلك وصف دقيق لطبيعة ومدى العيب و/أو عدم الامتثال كتابة إلى claims.BC@cellmark.com (سيتم اعتبار الإيصال على عنوان البريد الإلكتروني هذا فقط إشعارًا صالحًا لأغراض الشريط الزمني لهذه الفقرة) في غضون خمسة عشر (15) يومًا بعد الإخطار المذكور أعلاه. في حال كانت جودة أو كمية البضائع المسلمة موضوع الشكوى، يجب على المشتري بالإضافة إلى ذلك أن يقدم لنا تقرير مساح محلف. لا يؤثر تقديم الشكوى على التزام المشتري بالدفع على النحو المحدد في القسم 4. عند عدم تقديم تفاصيل كاملة وتقرير المساح المحلف خلال فترة الـ 15 يومًا الإضافية هذه (آخر 30 يومًا بعد التسليم بموجب شروط التجارة الدولية ذات الصلة)، يتم إلغاء مطالبات المشتري ضدنا فيما يتعلق بالبضائع بشكل قاطع، والتنازل عنها وسقوطها بالتقادم.

8.5. يعتبر استخدام و / أو معالجة و / أو (إعادة) بيع البضائع من قبل المشتري قبولا غير مشروط للبضائع من قبل المشتري وتنازلا عن جميع المطالبات ضدنا فيما يتعلق بالبضائع.

8.6. لا تخول العيوب في أجزاء من البضائع المشتري رفض تسليم البضائع بالكامل.

8.7. في حالة وجود شكاوى، يتعين على المشتري أن يسمح بناء على طلبنا الأول، لنا أو لطرف ثالث معين نيابة عنا بفحص و/أو تفتيش و / أو أخذ عينات من البضائع المعنية. سيتم إجراء هذا الفحص و / أو التفتيش و / أو أخذ العينات من قبل مساح أو مختبر مستقل ومعترف به دوليا.

8.8. يجب تخزين البضائع موضوع الشكوى بالطريقة المناسبة ويجب الاحتفاظ بها بشكل منفصل من أجل تمكين الفحص و/أو التفتيش و / أو أخذ العينات على النحو المنصوص عليه في القسم 8.7. إذا لم يفي المشتري بهذا الالتزام (الالتزامات) في الوقت المناسب أو بالطريقة المطلوبة، فيجوز لنا رفض هذه المطالبة واعتبر أن البضائع قد تم قبولها خالية من العيوب ويتم إنهاء مطالبات المشتري ضدنا فيما يتعلق بالبضائع بشكل قاطع، متنازل عنها وسقوطها بالتقادم.

8.9. يحق لنا رفض قبول أي سلع يتم إرجاعها دون موافقتنا الخطية المسبقة، حتى لو تم إرجاع هذه البضائع دون تلف مع الوثائق المطلوبة قانونا. ستتم إعادة البضائع التي نوافق عليها أو نوجهها كتابيًا لإعادتها إلينا على مسؤولية المشتري، إلى الوجهة التي نوجهها. يجب استبدال البضائع التي يتم إرجاعها من قبل المشتري والموافقة عليها على أنها معيبة وفقًا لخيارنا أو إصلاحها دون رسوم (رهنا بتوافر البضائع في مخزوننا). في حالة البضائع المعادة إلينا والتي لم يتم العثور عليها معيبة أو غير مطابقة، يجب على المشتري دفع تكاليف الشحن والاختبار والمناولة وأي تكاليف أخرى و/أو أضرار مرتبطة بها.

8.10. على الرغم مما سبق ذكره، لن نتحمل أي التزامات من أي نوع إذا تبين أن العيب المزعوم أو عدم الامتثال قد حدث نتيجة لسوء الاستخدام أو الإهمال أو التركيب غير السليم أو الحادث نتيجة للإصلاح غير السليم أو عدم الصيانة المناسبة أو التغيير أو التعديل أو التخزين أو النقل أو المناولة غير السليمة أو المعيبة أو المهملة.

.9

.10 حدود المسؤولية

10.1. إلى أقصى حد ممكن بموجب القوانين واللوائح، لا يتم تقديم أي ضمان، ولا يتم تقديم أي تمثيل من قبلنا، سواء كان صريحا أو ضمنيا، فيما يتعلق بفائدة أو كفاية أو قابلية تسويق أو ملاءمة لأي غرض من الأغراض، ما لم يتم الاتفاق صراحة على خلاف ذلك.

10.2. لن نكون تحت أي ظرف من الظروف مسؤولين تجاه المشتري أو الأطراف الثالثة عن أي نوع من الأضرار أو الخسائر الخاصة أو العرضية أو غير المباشرة أو التبعية أو العقابية أو الضرر البيئي أو التكلفة أو النفقات، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر الضرر القائم على فقدان المبيعات أو الأرباح أو فقدان السمعة أو فقدان الشهرة أو توقف العمل أو فشل الإنتاج، سواء كان ذلك ناتجا عن أو فيما يتعلق بالعقد أو بيع أي سلع من قبلنا أو استخدام البضائع وما إذا كانت هذه الأضرار تستند إلى خرق الضمان أو أي خرق آخر للعقد أو الضرر(بما في ذلك الإهمال) أو غير ذلك. يجب ألا تتجاوز المسؤولية الإجمالية لنا عن جميع المطالبات تحت أي ظرف من الظروف قيمة الفاتورة للبضائع التي هي موضوع المطالبة أو 500.000 دولار أمريكي، حسب المبلغ الأقل.

10.3. يجب على المشتري تعويضنا وحمايتنا من أي مطالبات من قبل أطراف ثالثة وضدها فيما يتعلق بأي ضرر وخسائر وتكاليف بما في ذلك أتعاب المحاماة والنفقات والمسؤوليات التي تكبدتها هذه الأطراف الثالثة الناشئة عن أو فيما يتعلق بالسلع و / أو استخدام البضائع.

10.4. سنمارس العناية الواجبة عند التعامل مع سلع و / أو خدمات أطراف ثالثة. ومع ذلك، لن نكون مسؤولين عن أي تقصير أو عدم امتثال من جانب هذه الأطراف الثالثة.

10.5. يجب إخطار مطالبة المشتري بالتعويض عن الأضرار من قبل المشتري في غضون عشرين (20) يوما من تاريخ الحدث الذي أدى إلى أي مطالبة من هذا القبيل أو ثلاثين (30) يوما بعد تسليم البضائع بموجب شروط التجارة الدولية ذات الصلة (حسب التاريخ الأسبق) إلى claims.BC@cellmark.com (سيتم اعتبار الإيصال فقط على عنوان البريد الإلكتروني هذا بمثابة إشعار صالح لأغراض شريط الوقت لهذه الفقرة). في حالة عدم الإخطار بمثل هذه المطالبة، فإن مطالبات المشتري ضدنا فيما يتعلق بهذه الأضرار يتم إلغاؤها بشكل دائم والتنازل عنها وسقوطها بالتقادم.

10.6. يجب رفع أي دعوى قضائية تتعلق بأي مطالبات (بما في ذلك مطالبات التعويض عن الأضرار) في غضون سنة واحدة (1) من تاريخ تسليم البضائع التي هي موضوع المطالبة بموجب شروط التجارة الدولية ذات الصلة. جميع الدعاوى المرفوعة أو المقدمة التي لا تتوافق مع الحكم السابق تعتبر لاغية وباطلة وتعتبر ملغاة بشكل دائم ومتنازل عنها وتسقط بالتقادم.

10.7. يجب على المشتري إخراج جميع وثائق التأمين اللازمة لتغطية مسؤوليته الناشئة عن العقد أو فيما يتعلق به والحفاظ عليها سارية المفعول. بناءً على الطلب الأول منا، سيقدم المشتري شهادات التأمين التي تثبت تغطية المشتري ويجب أن يطلعنا على أي تغييرات.

11. الخصم

يحق لنا في جميع الأوقات خصم و / أو مقاصة أي مبالغ مستحقة منا و / أو أي شركة تابعة لمجموعة CellMark Group للمشتري، بغض النظر عن طبيعة هذه المطالبة ضد أي مبلغ مستحق من المشتري لنا أو لأي شركة من مجموعة CellMark. يُحرم المشترون صراحةً من أي حق في الخصم أو المقاصة.

12. السرية

12.1. يجب على المشتري الحفاظ على سرية وجود ومحتوى العقد وجميع البيانات الفنية والتجارية والمالية وجميع المعلومات الأخرى ذات الطبيعة السرية المقدمة من قبلنا أو نيابةً عنا إلى المشتري فيما يتعلق بـ (إعداد) العقد. يمكن استخدام جميع هذه المعلومات من قبل المشتري فقط لغرض العقد. وبناء على طلبنا، يجب على المشتري إعادة جميع هذه المعلومات إلينا على الفور ولا يحتفظ المشتري بنسخة منها.

12.2. لا يجوز للمشتري الكشف عن هذه المعلومات السرية إلا لأطراف ثالثة شريطة أن نكون قد قدمنا موافقتنا الخطية المسبقة وأن يضمن المشتري أن تتعهد هذه الأطراف الثالثة كتابيا بالالتزام بنفس تعهد السرية.

13. استخدام المعلومات

يجب على المشتري الاستفادة والاعتماد فقط على خبراته ومعرفته وحكمه فيما يتعلق بالسلع واستخدام المشتري لها وتطبيق المشتري لأي معلومات تم الحصول عليها من جانبنا للأغراض التي يقصدها المشتري. لا تكون التفاصيل والمعلومات المقدمة فيما يتعلق بملاءمة واستخدام البضائع ملزمة ولا نتحمل أي مسؤولية فيما يتعلق بها.

14. الامتثال للقوانين والمعايير

يقر المشتري بأن مناولة البضائع واستخدامها ومعالجتها ونقلها وتخزينها والتخلص منها وبيعها قد تخضع لمتطلبات أو قيود بموجب أي قانون أو لائحة أو مدونة أو معيار. يجب على المشتري، من أجل ضمانه الخاص، الرجوع إلى ورقة بيانات سلامة المواد للمنتجين، ومدونات الممارسة ذات الصلة فيما يتعلق بالنظافة الكافية والسلامة والمعايير البيئية وإنفاذها، فيما يتعلق بمناولة البضائع ومعالجتها وتخزينها والتخلص منها. يتحمل المشتري المسؤولية الحصرية عن أو ضمان الامتثال لجميع القوانين واللوائح والرموز والمعايير، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر جميع قوانين ولوائح الصحة والسلامة والبيئة، فيما يتعلق بالتعامل المقصود مع المشتري واستخدامه ومعالجته ونقله وتخزينه والتخلص منه وبيعه.

15. قضايا القوة القاهرة وسلسلة التوريد

15.1. القوة القاهرة تعني أي ظروف أو أحداث خارجة عن إرادتنا، سواء كان متوقعا أم لا في وقت العقد بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر القضاء والقدر، التدابير التشريعية، العقود، الطلبات أو لوائح الحكومات أو التدابير الإدارية الأخرى، طلبات

أو قرارات أي محكمة، أو زلزال، أو فيضان، أو حريق، أو انفجار، أو حروب، أو أعمال شغب، أو تخريب، أو حادث، أو وباء (بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، كوفيد-19، وفيروسات كورونا الأخرى و / أو الأمراض المعدية الأخرى)، والأمراض المتوطنة (بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، كوفيد-19، وفيروسات كورونا الأخرى و / أو الأمراض المعدية الأخرى)، والمرض (بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، كوفيد-19، وفيروسات كورونا الأخرى و / أو الأمراض المعدية الأخرى)، الإضراب، أو الإغلاق، أو الإبطاء، أو الاضطرابات العمالية، أو النزاع الصناعي، أو أي تأخير من جانب أي متعاقد من الباطن أو مورد، أو المشكلات المنسوبة إلى الشركة المصنعة، أو أي مقاول أو مورد من الباطن، أو أوامر حكومية للحد من الإنتاج أو إيقافه أو تقليل استهلاك الطاقة، أو صعوبة في الحصول على العمالة اللازمة أو المواد الخام، أو نقص أو فشل النقل، أو تعطل المصانع أو الآلات الأساسية، أو الإصلاح أو الصيانة في حالات الطوارئ، والرسوم الجمركية والتعريفات التي تفرضها الدولة.

15.2. إذا تم منعنا أو إعاقتنا، بشكل مباشر أو غير مباشر من خلال حدث قوة قاهرة من أداء جميع أو أي من التزاماتنا بموجب العقد، فسيتم تعليق أداء هذه الالتزامات من قبلنا للفترة التي يستمر فيها حدث القوة القاهرة هذا، دون أن نكون مسؤولين أو مطالبين تجاه المشتري عن أي ضرر ناتج عن ذلك.

15.3. إذا تم تمديد حدث قوة قاهرة (أو من المتوقع أن يمتد) لمدة 30 (ثلاثين) يوما متتاليا أو أكثر بعد تاريخ التسليم المتفق عليه، يحق لنا إنهاء العقد بالكامل أو أي جزء منه عن طريق إشعار خطي دون أي مسؤولية من جانبنا تجاه المشتري.

15.4. نظرا لنقص الطاقة الحالي، وتخفيضات الإنتاج، واستمرارية الإنتاج غير المتوقعة و / أو مشكلات الشحن، يخضع هذا العقد بشكل صارم للسلع المتاحة بالفعل للشراء والشحن. هذا يعني أن عدم الأداء من قبل المتعهد (المتعهدين) من الباطن و / أو المورد (الموردين) لدينا سيمنحنا الحق في إلغاء هذا العقد دون مسؤولية تجاهنا أو رجوع المشتري ضدنا عن أي خسائر و / أو التزامات من أي نوع و / أو كيف تنشأ.

16. الخرق والإنهاء

16.1. دون الإخلال بحقوقنا والتعويضات الأخرى بموجب العقد أو بموجب القانون، يحق لنا، دون أي تدخل من المحاكم ودون إخطار كتابي مسبق بالتقصير، في خيارنا إما إنهاء العقد أو أي جزء منه أو تعليق أي أداء من جانبنا بموجب العقد، عن طريق إشعار خطي للمشتري، في أي حال من الأحوال المسؤولية بالنسبة لنا من أي نوع تنشأ عن أو فيما يتعلق بهذا التعليق أو الإنهاء، إذا

(a) تخلف المشتري عن أداء أي من التزاماته بموجب العقد ؛ أو
(b) لدينا شكوك معقولة فيما يتعلق بأداء المشتري لالتزاماته تجاهنا وفشل المشتري في تزويدنا بالضمان الكافي لأداء المشتري؛ إذا علق المشتري سداد ديونه كليا أو جزئيا، أو دخل المشتري في أي تكوين أو ترتيب مع دائنيه أو أي إحالة لصالح دائنيه، أو أي إجراءات في الإعسار أو الإفلاس أو التصفية أو الإنهاء ضد المشتري، سواء تم رفعها أو تقديمها من قبل المشتري، أو إذا تم تعيين وصي أو مستلم أو مسؤول عن جميع أو أجزاء كبيرة من أصول المشتري.

16.2. في أي حالة من الحالات (أ) و / أو (ب) المنصوص عليها في القسم 16.1، يكون المشتري مسؤولاً تجاهنا ويتعهد بموجب هذا بتعويضنا وأي شركة تابعة لمجموعة CellMark عن أي وجميع الأضرار والتكاليف و / أو النفقات التي نتكبدها نحن و / أو أي شركة من مجموعة CellMark فيما يتعلق بفشل المشتري في الأداء بموجب العقد.

16.3. في أي حالة من هذه الحالات (أ) و / أو (ب) المنصوص عليها في القسم 16.1، يجب أن تكون جميع المطالبات المعلقة منا وأي شركة تابعة لمجموعة CellMark مستحقة وواجبة السداد على الفور وبالكامل، وسيكون لنا الحق في طلب إعادة التسليم واستعادة جميع البضائع المسلمة، ولهذا الغرض يجب على المشتري السماح لنا أو لممثلنا المعين بإتمام كل شيء أو جزء من

المباني التي توجد بها البضائع أو قد تكون موجودة. ويجب على المشتري اتخاذ جميع التدابير اللازمة فيما يتعلق بها.

17. شهادة التصدير

يجب على المشتري أن يقدم إلينا، إذا كان ذلك ممكنًا، شهادة التصدير، وفقًا لما يقتضيه قانون الضرائب، إذا قام المشتري، الموجود خارج السويد، أو وكيله المعتمد، باستلام البضائع ونقلها أو شحنها إلى الأراضي الأجنبية. في أي وجميع الحالات، سيكون المشتري مسؤولا مسؤولية كاملة تجاهنا عن جميع ضريبة القيمة المضافة أو أي رسوم (تصدير) أخرى تفرضها السلطات المختصة أو الرسوم الإضافية التي قد نتحمل المسؤولية عنها فيما يتعلق بالتسليم إلى المشتري.

18. التنازل والتعاقد من الباطن

لا يجوز لأي طرف التنازل عن العقد أو التعاقد من الباطن، أو أي حق أو التزام بموجب هذه الاتفاقية، دون موافقة كتابية مسبقة من الطرف الآخر، ولا يجوز حجب الموافقة بشكل غير معقول، ولن يكون التنازل ساريًا طالما لم يوافق المحال إليه كتابيًا مع الطرف الآخر للالتزام وتنفيذ الالتزامات المنصوص عليها في الاتفاقات الموكلة إليه. ومع ذلك، يجوز لنا، في أي وقت دون الحصول على موافقة خطية مسبقة من المشتري، التنازل عن هذه الحقوق والالتزامات أو التعاقد من الباطن عليها، كليًا أو جزئيًا، إلى أي شركة تابعة لمجموعة CellMark أو إلى طرف ثالث يستحوذ على كل أو جزء كبير من أصولنا أو أعمالنا المتعلقة بالبضائع.

19. الوعي بالاحتيال

19.1. لا نتحمل أي مسؤولية عن أي خسائر ناتجة عن أي احتيال من طرف ثالث يتم تنفيذه من خلال وسائل الاتصال الإلكترونية. إذا لاحظ المشتري أي تعارض في تفاصيل حسابنا أو أي تعليمات مشبوهة أو غير عادية، فيجب التحقق من جميع التفاصيل والاتفاق عليها مباشرة مع أحد أعضاء المحاسبة لدينا من خلال رقم هاتفه الذي تم التحقق منه أو قناة اتصال أخرى مستقلة مناسبة تم التحقق منها، على سبيل المثال طريقة اتصال معروفة تم إنشاؤها والتحقق منها من قبل (أي عدم استخدام التفاصيل المدرجة في البريد الإلكتروني الذي يطلب الدفع و/أو يقدم تعليمات الدفع).

19.2. يضمن المشتري أن لديه تدابير كافية لأمن المعلومات وأن هذه التدابير تستخدم لتجنب محاولات الاحتيال بنشاط، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر: (أ) الحماية التقنية لتحديد النظير الحقيقي في الاتصالات الرقمية والحماية من المحتالين المحتملين (مثل استخدام الحماية من رسائل البريد الإلكتروني الاحتيالية والانتحال ووجود عمليات آمنة في مكانها)؛ (ب) ضمان المشتري تأكيد جميع المعلومات الهامة في قنوات اتصال مستقلة مناسبة إضافية حيث يمكن التحقق من الهوية بشكل صحيح، مثل طريقة اتصال معروفة تم إنشاؤها والتحقق منها من قبل (أي عدم استخدام التفاصيل المدرجة في البريد الإلكتروني الذي يطلب الدفع و/أو يقدم تعليمات الدفع).

19.3. بالنسبة لأي شروط دفع أو تسليم تم تغييرها، يعد تأكيد معلومات القناة الواحدة (على سبيل المثال مجرد بريد إلكتروني) عملية حماية غير كافية من الاحتيال. يجب دائما استخدام قناتي اتصال مناسبتين مستقلتين ومحققة في هذه النواحي. إذا كان لديك أي شك على الإطلاق، فلا تقم بإجراء معاملة مالية أو تتخذ أي إجراءات أخرى حتى تتحقق من محاسبتنا و/أو جهة الاتصال المعتادة في CellMark من خلال رقم هاتفهم الذي تم التحقق منه.

20. الامتثال لقوانين مكافحة الفساد وغسل الأموال والضرائب

20.1. يضمن المشتري ويقر ويتعهد للبائع بأنه سوف يمتثل لجميع القوانين والقواعد واللوائح المعمول بها بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر العقوبات ومكافحة الفساد ومكافحة غسل الأموال وقوانين الضرائب في تنفيذ هذا العقد.

20.2. إذا أصبح الأمر خاضعًا لعقوبات لأي سبب من الأسباب، فسيكون لـ CellMark الخيار في رفض أو إنهاء العقد وفقًا للمادة 16، دون المساس بحقنا في التعويض عن الأضرار المتعلقة بذلك وأي حق آخر بموجب العقد أو في القانون ودون أن يحق للمشتري المطالبة بأي تعويض.

21. التنازل

لا يجوز تفسير عدم قيامنا بإنفاذ أي حكم من أحكام العقد بما في ذلك هذه الشروط في أي وقت على أنه تنازل عن حقنا في التصرف أو فرض أي شرط أو شرط من هذا القبيل، ولا تتأثر حقوقنا بأي تأخير أو فشل أو إغفال لفرض أي حكم من هذا القبيل. لا يشكل أي تنازل من جانبنا عن أي خرق لالتزامات المشتري تنازلا عن أي خرق سابق أو لاحق.

22. حماية البيانات

22.1. يتفق الطرفان على الامتثال لقوانين الخصوصية المعمول بها فيما يتعلق بالبيانات الشخصية التي تتم معالجتها وفقا للعقد. إذا، وإلى الحد الذي يعالج فيه أحد الأطراف البيانات الشخصية نيابة عن الطرف الآخر، تعين على الطرفين بحسن نية مناقشة اتفاقية منفصلة لمعالجة البيانات والاتفاق عليها.

22.2. سنقوم بمعالجة البيانات الشخصية المتعلقة بالشخص المسؤول عن الاتصال بالمشتري إلكترونيا، مثل معلومات الاتصال، من أجل تسليم البضائع إلى المشتري وإدارة علاقة العمل مع المشتري. يمكن أيضا استخدام البيانات لأغراض التحليل الإحصائي وإعداد تقارير الأعمال، أثناء التحقيقات في الاحتيال والامتثال للقوانين واللوائح المعمول بها. يجوز لنا الكشف عن المعلومات لشركات أخرى ضمن مجموعة Cellmark، والتي قد تستخدم أيضًا المعلومات للأغراض الموضحة هنا. قد يتم نقل البيانات خارج منطقة الاتحاد الأوروبي / المنطقة الاقتصادية الأوروبية إلى الدول التي لا تتمتع بنفس مستوى حماية البيانات الشخصية. نحن ملتزمون بحماية البيانات الشخصية وسنضع ضمانات كافية من أجل حماية البيانات. يحق للأشخاص المسجلين بناء على طلب خطي الوصول إلى البيانات المتعلقة بهم. لديهم أيضا الحق في تصحيح هذه البيانات.

22.3. قد نستخدم بيانات الاتصال الخاصة بالمشتري من أجل إرسال رسائل إخبارية وإجراء استطلاعات الرأي والإعلان عن السلع ودعوات حضور الأحداث. يحق لنا تقديم بيانات المشتري بما في ذلك جهات الاتصال التابعة له إلى الشركات داخل مجموعة Cellmark التي يحق لها استخدام البيانات للغرض الموضح أعلاه، إلى الحد الذي يسمح به القانون. يمكن لمتلقي هذه الإعلانات الانسحاب من تلقي المزيد من الاتصالات التسويقية عن طريق الاتصال بنا على basic.materials@cellmark.com.

23. القانون الناظم والمنازعات

23.1 يخضع العقد وشروطه ويفسر وفقا للقانون الإنجليزي ويحال أي نزاع ينشأ عن أو فيما يتعلق بهذا العقد إلى التحكيم في لندن وفقا لقانون التحكيم لعام 1996 أو أي تعديل قانوني أو إعادة سنه إلا بالقدر اللازم لتنفيذ أحكام هذا البند. يجب أن يكون مقر التحكيم إنجلترا، حتى عندما تعقد جلسة الاستماع خارج إنجلترا.

23.2 يجب أن يتم التحكيم وفقا للشروط المعمول بها في جمعية لندن للمحكمين البحريين في وقت بدء إجراءات التحكيم.

23.3 يجب أن تكون الإشارة إلى ثلاثة محكمين، أحدهم يتم تعيينه من قبل كل طرف والثالث، وفقًا لأحكام شروط جمعية لندن للمحكمين البحريين، من قبل الاثنين المعينين على هذا النحو. يجب على الطرف الذي يرغب في إحالة

نزاع إلى التحكيم تعيين محكمه وإرسال إشعار بهذا التعيين كتابيًا إلى الطرف الآخر يطالب الطرف الآخر بتعيين محكم خاص به في غضون 14 يومًا من هذا الإشعار ويذكر أنه سيعين محكمه بصفته المحكم الوحيد ما لم يعين الطرف الآخر محكمًا خاصًا به ويقدم إشعارًا بأنه قام بذلك في غضون 14 يومًا المحددة. إذا لم يقم الطرف الآخر بتعيين محكم خاص به وقدم إشعارًا بأنه قام بذلك خلال 14 يوما المحددة في الإشعار، يجوز للطرف الذي يحيل النزاع إلى التحكيم، دون اشتراط أي إشعار مسبق آخر للطرف الآخر، تعيين محكمه كمحكم وحيد ويجب عليه إبلاغ الطرف الآخر وفقا لذلك. يكون قرار المحكم الوحيد ملزما لكلا الطرفين كما لو كان المحكم قد تم تعيينه بالاتفاق

23.4 لا شيء هنا يمنع الأطراف من الاتفاق كتابيًا على تغيير هذه الأحكام لتوفير تعيين محكم منفرد.

23.5 في الحالات التي لا تتجاوز فيها المطالبة أو أي مطالبة مضادة مبلغ 100000 دولار أمريكي (أو أي مبلغ آخر قد يتفق عليه الطرفان)، يتم إجراء التحكيم وفقا لإجراءات المطالبات الصغيرة المعمول بها في وقت بدء إجراءات التحكيم.

23.6 في الحالات التي تتجاوز فيها المطالبة أو أي مطالبة مضادة المبلغ المتفق عليه لإجراء المطالبات الصغيرة في الجمعية ولا تتجاوز المطالبة ولا الدعوى المقابلة مبلغ 400000 دولار أمريكي (أو أي مبلغ آخر قد يتفق عليه الطرفان)، يجوز للأطراف أيضا الاتفاق على إجراء التحكيم وفقا لإجراءات المطالبات المتوسطة في الجمعية الحالية في الوقت الذي بدأت فيه إجراءات التحكيم. إذا كانت الإشارة إلى ثلاثة محكمين، يجب أن يكون إجراء التعيين وفقا لإجراءات التحكيم الكامل المذكورة أعلاه.

23.7 يجب أن تعامل أي وجميع الإشعارات والاتصالات فيما يتعلق بأي إجراءات تحكيم تنشأ فيما يتعلق بهذا العقد (بما في ذلك أي اتصالات تعطي إشعارا ببدء هذه الإجراءات و/أو تعيين محكم) على أنها فعالة إذا تم إرسالها عن طريق البريد الإلكتروني إلى عناوين البريد الإلكتروني المستخدمة من قبل الأطراف لإبرام عقد البيع.

23.8 يحق لأي من الطرفين تغيير و / أو إضافة عناوين البريد الإلكتروني التي يمكن إرسال الإشعارات والمراسلات إليها لأغراض هذا البند عن طريق إرسال إشعار التغيير إلى الطرف الآخر على عنوان البريد الإلكتروني المنصوص عليه في هذا البند (أو، إذا تم تعديله مسبقا عن طريق الإشعار، العنوان المعدل ذي الصلة).

23.9 يُعتبر أي إشعار واتصال يتم إرساله عبر البريد الإلكتروني وفقًا لهذا البند أنه قد تم تقديمه ويصبح ساري المفعول من تاريخ ووقت إرسال البريد الإلكتروني.

23.10 لا يوجد في هذا البند ما يمنع أي إشعار أو اتصال فيما يتعلق بأي إجراءات تحكيم فيما يتعلق بهذا العقد من خلال وسائل صالحة وفعالة أخرى.

23.11 إذا احتفظ أحد الأطراف بالمحامين أو الممثلين الذين لديهم سلطة قبول خدمة الإشعارات والاتصالات فيما يتعلق بإجراءات التحكيم، فيجب إخطار الطرف الآخر بالتعيين وتفاصيل الخدمة الجديدة وفقا لشروط هذه الفقرة؛ يجب بعد ذلك إرسال الخدمة والاتصالات المستقبلية إلى المحامين أو الممثلين المعينين فقط (ما لم يتم توجيه خلاف ذلك). في حالة توقف المحامين أو الممثلين الآخرين عن التصرف وإخطار الطرف الآخر بذلك، يجب إعادة تطبيق الأحكام الواردة في هذه الوثيقة.

23.12 دائمًا شريطة ألا يمنع أي شيء في هذا البند من إرسال أي إشعار واتصال فيما يتعلق بأي إجراءات تحكيم فيما يتعلق بهذا العقد من خلال وسائل فعالة أخرى.

24. خيار لـ CellMark لطلب تعويض من المحكمة

24.1. بصرف النظر عن اتفاقية التحكيم بين الطرفين في البند 23 أو أي شيء آخر هنا يتعارض مع ذلك، يحق لنا بدء ومتابعة إجراءات الانتصاف المؤقت أو التحفظي ضد الطرف الآخر في أي محكمة في أي ولاية قضائية وبدء هذه الإجراءات ومتابعتها في أي محكمة أو ولاية قضائية واحدة لا تمنعنا من بدء أو متابعة الإجراءات في أي محكمة أو ولاية قضائية أخرى (سواء بشكل متزامن أم لا) إذا سمح القانون الجاري به العمل بذلك وفي الحدود التي يضعها.

24.2. سيكون لدينا أيضا خيار إحالة أي نزاع إلى محكمة العدل العليا في لندن، إنجلترا، أو أي محكمة أخرى لها اختصاص النظر في النزاع ("المحكمة"). إذا كنا الطرف المدافع، يجب الإعلان عن هذا الخيار في غضون 14 يومًا من إشعار التحكيم، وبناءً على هذا الإعلان، يتعين على الأطراف ضمان وقف التحكيم (دون منح قرار التحكيم).

24.3. إذا مارسنا خياره، يتنازل الطرفان عن أي اعتراض الآن أو لاحقًا على أي إجراءات تتعلق بالعقد يتم رفعه إلى المحكمة ويخضع الطرفان بموجب هذا بشكل لا رجوع فيه للاختصاص القضائي الحصري للمحكمة.

24.4. فور قيامنا بممارسة خياره، يجب على الطرف الآخر إخطارنا بعنوان لخدمة الإجراءات في الولاية القضائية وتفاصيل الاتصال بالمحامين في الولاية القضائية المعينة لتمثيل الطرف الآخر.

24.5. يكون الحكم المتعلق بالعقد الذي تصدره المحكمة أو ستنفذه قاطعا وملزمًا للطرفين ويمكن إنفاذه دون مراجعة في أي ولاية قضائية أخرى.

25. لا توجد حقوق طرف ثالث

25.1. لا يجوز لأي شخص ليس طرفا في العقد تنفيذ أي شرط منه. يتفق الطرفان على أن قانون العقود (حقوق الأطراف الثالثة) لعام 1999 لا ينطبق على العقد أو أي اتفاقية أخرى يتم إبرامها بموجبه.